المملكة المغربية

المندوبية السامية للتخطيط

تطور مستوى معيشة السكان على ضوء نتائج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2022

يونيو 2024

الفهرس

I- مستوى وتطور نفقات الاستهلاك

II- بنية نفقات الاستهلاك

III- بنية السلة الغذائية

IV- الفوارق الاجتماعية والمجالية لمستوى معيشة الأسر

V- دينامية الفقر النقدي

1- الفقر المدقع حسب العتبة الدولية

2- الفقر النقدي المطلق حسب العتبة الوطنية

3- الهشاشة تجاه الفقر

4- النمو والفوارق والفقر

5- توقعات الحد من الفقر

VI- الفقر متعدد الأبعاد

VII- تصور الأسر لمستوى معيشتها

يندرج البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر لسنة 2022 في إطار البحوث البنيوية التي تنجزها المندوبية السامية للتخطيط، وقد تم إنجاز النسخة الرابعة من البحث بعد البحوث التي تم إجراؤها سنوات 991 1 و999 1 و007 2، لدى عينة من 000 18 أسرة موزعة على المستوى الوطني وتمثل مختلف الفئات السوسيواقتصادية وجهات المملكة. ولأخذ التقلبات الموسمية والأحداث الدينية والاجتماعية التي تؤثر على أنماط استهلاك ودخل الأسر بعين الاعتبار، تم تجميع المعطيات على مدار سنة كاملة من 15 مارس 022 2 إلى 14 مارس 023 2.

يهدف هذا البحث الهام إلى فهم التحولات الاجتماعية والاقتصادية من خلال رصد تطور مستوى وبنية نفقات استهلاك ودخل الأسر، حيث تمكن النتائج المحصل عليها من إجراء تحليل مفصل لتطور مستوى المعيشة ونمط الاستهلاك، بالإضافة إلى تحليل الظواهر المتعلقة بالفقر والهشاشة والفوارق الاجتماعية على الصعيد الوطني والحضري والقروي والجهوي.

كما ستمكن نتائج البحث من قياس مستوى ولوج مختلف الفئات الاجتماعية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية كالتعليم والصحة وظروف السكن وغيرها، وكذا من تحيين مؤشرات تتبع أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأبعاد البشرية والرخاء، مع توسيع نطاقها لتشمل مواضيع جديدة.

إضافة إلى ذلك، سيتم استخدام بنيات الاستهلاك المستمدة من معطيات هذا البحث لتحديث سنة الأساس 022 2 للمحاسبة الوطنية في المحاسبة الوطنية، وكذا لتحيين ترجيحات سلة السلع والخدمات لمؤشر أسعار الاستهلاك[1].

[1] تقتصر هذه المذكرة على تقديم ملخص تحليلي لتطور نفقات استهلاك الأسر، بينما سيتم نشر النتائج الأولية المتعلقة بالتوزيع الاجتماعي للدخل في وقت لاحق.

I- مستوى وتطور نفقات الاستهلاك

تحسن المستوى المعيشي للمغاربة بشكل عام بين 2014 و2022، مع اتسامه بالارتفاع بين 2014 و2019، ثم بالتباطؤ بين 2019 و2022[2]

يبلغ متوسط مستوى معيشة الأسر المغربية، والذي يتم تقييمه من خلال نفقاتها الاستهلاكية، 83713 درهم سنويا على المستوى الوطني، 95386 درهم في المدن 56769 درهم في الوسط القروي. ويشمل هذا المبلغ الإجمالي للنفقات جميع السلع والخدمات التي تستهلكها الأسر، سواء تم شراؤها أو استهلاكها ذاتيًا أو تلقيها كهدايا أو كأجور عينية. ويشمل أيضًا الكراء التقديري الذي كانت ستدفعه الأسر المالكة أو المقيمة مجانًا لو كانت مكترية.

وبالنسبة لمستوى نفقات متساوي، يختلف مستوى معيشة الأسر حسب حجمها. وفي هذا الصدد، يتم قياس مستوى المعيشة وتطورها، بشكل عام، من خلال النفقة السنوية المتوسطة للفرد.

وباعتبار **الدرهم الجاري**، انتقل متوسط مستوى المعيشة السنوي للفرد من 15876 درهم في 2014 إلى 20389 درهم في 2019 وإلى 20658 درهم في 2022. وعلى أساس شهري، ارتفع متوسط النفقة للفرد من 1323 درهم سنة 2014 إلى 1699 درهم في 2019 وإلى 1722 درهم في 2022.

في الوسط الحضري، ارتفع متوسط النفقة السنوية للفرد من 19513 درهم سنة 2014 إلى 24497 درهم سنة 2019، ليصل إلى 24898 درهم سنة 2022. بالمقابل، وبعد تسجيل ارتفاع من 10425 درهم سنة 2014 إلى 13357 درهم في 2019، عرفت النفقة الفردية، في الوسط القروي، انخفاضا طفيفا في 2022 لتصل إلى 13010 درهم.

يقل مستوى معيشة ما يقرب من ثلثي الساكنة (69,9%) عن المتوسط السنوي للنفقات على المستوى الوطني. وتختلف هذه النسبة بين الوسطين الحضري (59,5%) والقروي (88,6%). علاوة على ذلك، فإن نصف الساكنة المغربية لديها مستوى معيشة يتجاوز 14710 درهم على المستوى الوطني. وتصل قيمة هذا الوسيط إلى 17765 درهم في الوسط الحضري وإلى 10773 درهم في الوسط القروي.

[2] تجدر الإشارة إلى أن فترة إنجاز البحث تزامنت مع ظرفية متأثرة بالتداعيات السوسيو اقتصادية لجائحة كوفيد 19 والتضخم وتوالي سنوات الجفاف

وباعتبار **الأسعار الثابتة**، تحسن مستوى المعيشة بمعدل سنوي قدره 1,1% بين 2014 و2022، ونتج هذا التحسن الطفيف عن ارتفاع بنسبة 3,1% بين 2014 و2019 وعن تراجع بنسبة 3,1% بين 2019 و2022، وقد سجلت وتيرة هذا التطور على التوالي:

• ارتفاعا بنسبة 0,9% و2,7% وانخفاضا بنسبة ناقص 3,0 % في الوسط الحضري

• ارتفاعا بنسبة 0,6% و3,1% وانخفاضا بنسبة ناقص 4,4 % في الوسط القروي

ومن جهة أخرى، يمكن تحليل مستوى المعيشة حسب الخصائص الاجتماعية والاقتصادية من استخلاص النتائج التالية:

• تنفق الأسر، التي يرأسها أرباب ذوي مستوى تعليمي عالي وبمستوى معيشي يبلغ 50961 درهم للفرد في السنة، في المتوسط 3,4 مرات أكثر من الأسر التي يرأسها أفراد دون أي مستوى تعليمي (14808 درهم).

• تحقق الأسر التي ينتمي أربابها إلى مجموعة " المسؤولون التسلسليون والمديرون والأطر الإدارية والمهن الحرة" أعلى متوسط نفقة سنوي للفرد والذي يبلغ 53833 درهم، أي 2,6 مرات أكبر من المتوسط الوطني)، في حين تحقق تلك التي ينتمي أربابها لمجموعة "المستغلون والعمال الفلاحيون" أدنى مستوى (13298 درهم).

• تحقق الأسر، التي ينتمي أربابها إلى فئة "المشغلون"، متوسط نفقة سنوي للفرد (793 39 درهم) يفوق ب 2,6 مرات متوسط النفقة السنوي الفردي لدى الأسر التي ينتمي أربابها لفئة "المستقلون" (378 15 درهم) وب 2,2 مرات تلك التي ينتمي أربابها لفئة " المستأجرون" (972 19 درهم).

• تحقق الأسر التي ترأسها نساء مستوى معيشيا (23707 درهم للفرد في السنة) أعلى بـ 1,2 مرة من مستوى معيشة الأسر التي يرأسها رجال (20121 درهم).

الجدول 1: مستوى وتطور مستوى معيشة السكان بين 2014 و2022

وسط الإقامة		حضري			قروي			وطني		
		2014	2019	2022	2014	2019	2022	2014	2019	2022
متوسط النفقة (بالدرهم الجاري)	السنوي للفرد	19 513	24 497	24 898	10 425	13 357	13 010	15 876	20 389	20 658
	الشهري للفرد	1 626	2 041	2 075	869	1 113	1 084	1 323	1 699	1 722
متوسط الزيادة السنوي بين 2014 و2019		3,9			4,2			4,3		
متوسط الزيادة السنوي بالأسعار الثابتة بين 2014 و2019		2,7			3,1			3,1		
متوسط الزيادة السنوي بين 2019 و2022		0,6			-0,9			0,5		
متوسط الزيادة السنوي بالأسعار الثابتة بين 2019 و2022		-3,0			-4,4			-3,1		
متوسط الزيادة السنوي بين 2014 و2022		2,8			2,6			3,1		
متوسط الزيادة السنوي بالأسعار الثابتة بين 2014 و2022		0,9			0,6			1,1		

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الاسر 2014، البحث الوطني حول مصادر الدخل 2019 والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022.

II- بنية نفقات الاستهلاك

عرفت نفقات "التجهيزات المنزلية" و"الثقافة والترفيه" تراجعا ملحوظا بين عامي 2014 و2022

يبرز تطور نفقات السلع والخدمات المستهلكة تغيرات ملحوظة في اتجاهات نمط العيش ونماذج استهلاك الأسر. وفي هذا الصدد، فإن مجموعات النفقات التي سجلت ارتفاعا بين 2014[3] و2022 هي كما يلي:

- " الوقاية الصحية " حيث تضاعف متوسط النفقة السنوي للفرد، خلال هذه الفترة، من 483 درهم إلى 814 درهم، أي بمتوسط زيادة سنوي، **بالأسعار الثابتة**، قدره 6,2 %.
- "التواصل" (الإنترنت، الأجهزة والخدمات الهاتفية، الخ)، بزيادة سنوية للنفقات المرتبطة بها تصل إلى 4,5%، لينتقل من 353 درهم إلى 541 درهم
- "السكن والطاقة" بنسبة زيادة قدرها 2,9%، حيث انتقل من 4083 درهم إلى 5252 درهم
- "الرعاية الصحية" بنسبة زيادة قدرها 2,5%، حيث انتقل من 986 درهم إلى 1224 درهم
- "التغذية" بارتفاع نسبته 1,1%، منتقلا من 7190 درهم إلى 7887 درهم

وبالمقابل، فمجموعات النفقات التي عرفت تراجعاً هي:

- "الترفيه والثقافة"، مع انخفاض متوسط سنوي للنفقات المرتبطة بها، بالأسعار الثابتة، بنسبة ناقص11,9 %، حيث انتقل من 329 درهم إلى 109 درهم
- " التجهيزات المنزلية" بانخفاض قدره ناقص 2,1%، منتقلا من 568 درهم إلى 473 درهم
- "التعليم" بانخفاض قدره ناقص 1,8%، منتقلا من 745 درهم إلى 638 درهم
- " النقل" بانخفاض قدره ناقص 1,6%، منتقلا من 1379 درهم إلى 1197 درهم
- " اللباس" بانخفاض قدره ناقص 0,2% من 590 درهم إلى 582 درهم

[3] النفقات المرتبطة بسنة 2014 معبر عنها بأثمنة 2022

مبيان 1: متوسط الزيادة السنوي للنفقات بالأسعار الثابتة بين 2014 و2022 حسب مجموعات السلع والخدمات المستهلكة (ب%)

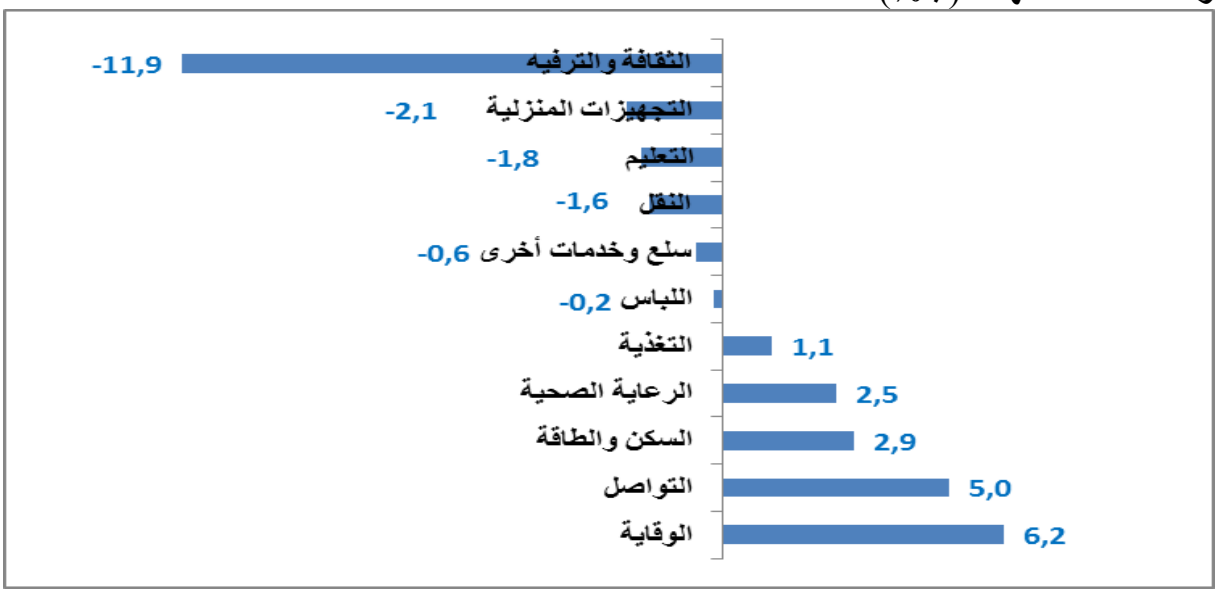

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

ارتفاع وزن النفقات الغذائية في ميزانية الأسر خاصة بين الأسر الأكثر يسرا

فيما يخص بنية ميزانية نفقات الأسر، عرفت حصة النفقات الغذائية ارتفاعا طفيفا، حيث انتقلت من 37% سنة 2014 إلى 38,2% سنة 2022، خلافا للاتجاه التنازلي الذي لوحظ منذ عقود. وعلى الرغم من هذا الارتفاع، فإن وزن النفقات المخصصة للتغذية لا يزال أقل من المعدل المسجل سنة 2007 (40,6%).

ويلاحظ هذا التحول في كلا الوسطين، حيث بلغت حصة النفقات الغذائية في الوسط الحضري، 36,8 % سنة 2007، ثم انخفضت إلى 33,3 % سنة 2014، لتصل إلى 35,2 % سنة 2022. وتبلغ هذه المؤشرات على التوالي 49,4%، 47,3% و48,6% في الوسط القروي.

وكلما تحسن مستوى المعيشة، كلما انخفضت حصة الميزانية المخصصة للتغذية، حيث انتقلت من 50% لدى 10% من الأسر الأقل يسرا إلى 30% لدى 10% من الأسر الأكثر يسرا سنة 2022، مقابل 50% و26% على التوالي سنة 2014.

وفيما يخص النفقات غير الغذائية، فمجموعات النفقات التي سجلت زيادة في حصتها في ميزانية الأسرة بين سنتي 2014 و2022 هي كما يلي:

- "السكن والطاقة": انتقلت حصة النفقات الخاصة بها من 23% إلى 25,4%
- "الوقاية": من 2,7 % إلى 3,9%

- "التواصل": من 2,2% إلى 2,6%

ومن جهة أخرى، فإن مجموعات النفقات التي سجلت انخفاضاً في حصتها في ميزانية الأسرة خلال هذه الفترة هي:

- "الترفيه والثقافة": انخفضت حصة النفقات الخاصة بها من 1,9% إلى 0,5%
- "التجهيزات المنزلية": من 3,2 % إلى 2,3 %
- "النقل": من 7,1% إلى 5,8%
- "الرعاية الطبية": من 6,1 % إلى 5,9 %

وتبين هذه التطورات، حسب وسط الإقامة، أن كلا الوسطين الحضري والقروي يسجلان تشابها في الاتجاهات الملحوظة مع المستوى الوطني.

ومن ناحية أخرى، فإن بنية النفقات الاستهلاكية غير الغذائية تظهر اختلافات ملحوظة حسب مستوى معيشة السكان حيث ينفق 20% الأكثر يسرا 8,3% من ميزانيتهم على النقل، مقابل 2,2 % لـ 20% الأقل يسرا، و6,3% مقابل 4% على الرعاية الصحية، و3,7% مقابل 2,6 % على التعليم. في حين ينفق الأقل يسرا 26,7% من ميزانيتهم لتغطية احتياجاتهم من «السكن والطاقة»، مقابل 24,4% للأكثر يسرا.

علاوة على ذلك، فإن إجمالي النفقات التي تخصصها الفئة الاجتماعية الأكثر يسرا للنقل تفوق ب 26,6 مرة تلك التي تنفقها الفئة الاجتماعية الأقل يسرا. ويصل هذا الفارق إلى 11 مرة بالنسبة ل "الرعاية الصحية"، وإلى 10 أضعاف بالنسبة ل "التعليم"، و39 مرة ل "الترفيه والثقافة ".

مبيان 2: تطور بنية نفقات الأسر بين 2014 و2022 حسب مجموعات السلع والخدمات (ب %)

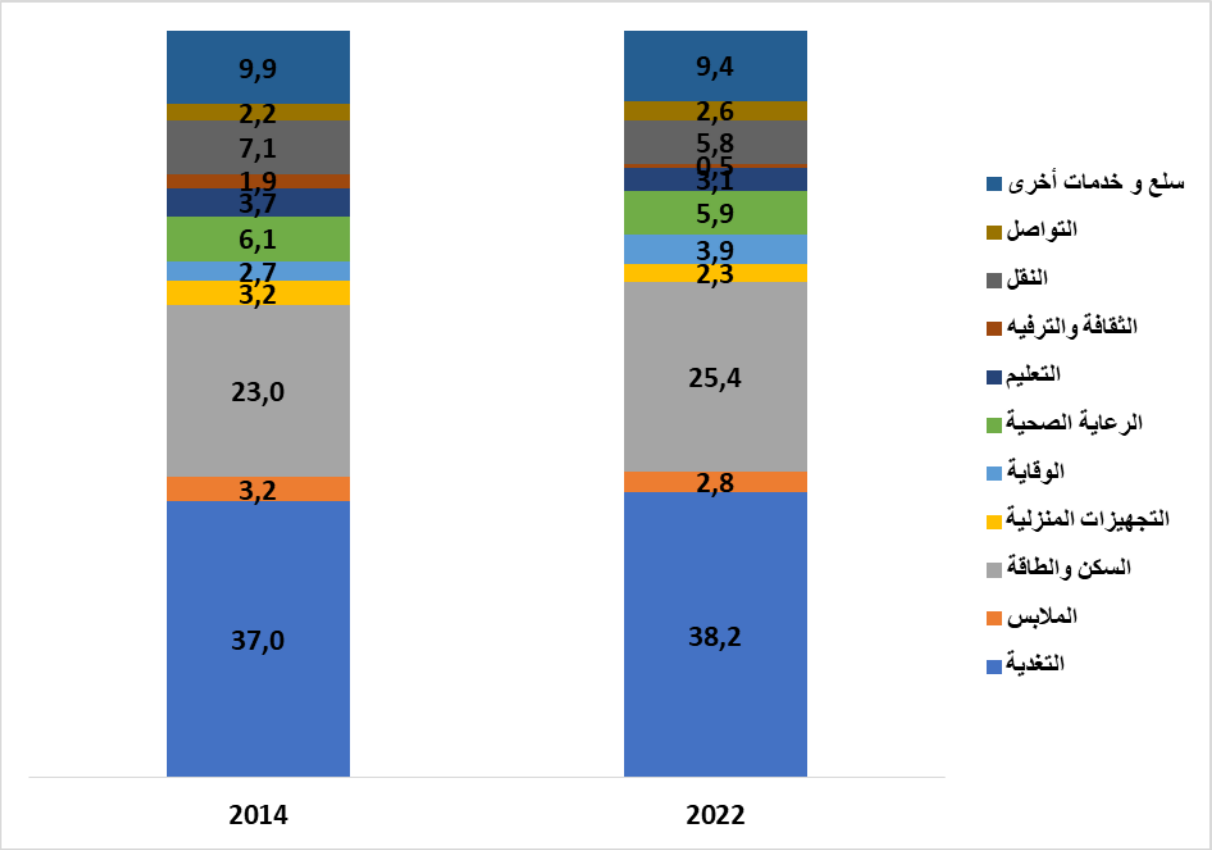

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2014، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

III- بنية السلة الغذائية

هيمنة " المنتجات الأساسية" على السلة الغذائية للأسر الأقل يسرا و"الوجبات المتناولة خارج المنزل" على سلة الأسر الأكثر يسرا

يبين تطور بنية نفقات الاستهلاك الغذائي بين 2014 و2022:

- استقرارا نسبيا لحصص النفقات المخصصة لـ «الدواجن" (6,8%) و "الأسماك" (3,8%) و"السكر والمنتجات السكرية" (3,4%).
- انخفاضا في الحصص المخصصة ل "الحبوب ومنتجات الحبوب" (من 16% إلى 12,5%)، و"اللحوم الحمراء" (من 16,7% إلى 13,5%)، و"الدهنيات" (من 10,3 % إلى 8,3%) و"المنتجات الحليبية" (من 6,6 %إلى 5,5%)
- ارتفاعا في الحصص المخصصة ل "الخضر الطازجة" (من 8,0% إلى 10,2%) و"البيض" (من 1,8 % إلى 2,6%).

الجدول 2: تطور بنية النفقات الغذائية حسب وسط الإقامة ونوع المنتجات الغذائية (ب %)

	الوسط الحضري			الوسط القروي			المجموع		
	2001	2014	2022	2001	2014	2022	2001	2014	2022
الحبوب ومنتجات الحبوب	18,6	16	12,4	23,7	16	12,8	20,4	16	12,5
المنتجات الحليبية	7,5	7,7	6	3,4	4,5	4,4	6,1	6,6	5,5
البيض	1,8	1,9	2,6	1,2	1,7	2,7	1,6	1,8	2,6
الدهنيات	7,6	9,7	7,6	10,4	12,3	10,1	8,6	10,6	8,3
اللحوم الحمراء	18	16,9	13,3	16,7	16,2	13,7	17,5	16,7	13,5
الدواجن	5,4	6,5	6,5	4,7	7,3	7,5	5,2	6,8	6,8
الأسماك	3,1	4,4	4,3	1,8	2,8	2,7	2,7	3,8	3,8
الخضر الطازجة	9,6	7,4	9,5	10,4	9,4	12,1	9,8	8	10,2
البقوليات	3,7	3,7	3,4	3,6	4,2	4,1	3,7	3,9	3,6
الفواكه	6,5	7,4	7,5	5	7	7,7	6	7,3	7,5
السكر والمنتجات السكرية	3,8	3,1	3,2	5,6	4,2	3,8	4,4	3,4	3,4
منتجات أخرى	9,1	7,7	9	9,7	9,9	10,4	9,4	8,5	9,4
الوجبات المتناولة خارج المنزل	5,2	7,5	14,8	3,7	4,7	7,9	4,7	6,5	12,8
المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2014، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

ومن جهة أخرى، فإن بنية السلة الغذائية تختلف حسب مستوى المعيشة، حيث تخصص الـ 10% من الأسر الأقل يسرا حصة أقل من الميزانية الغذائية لـ "المنتجات الحليبية" تبلغ 3,6% مقابل 5,5% بالنسبة لـ 10% من الأسر الأكثر يسرا و2,6% مقابل 5,5 % بالنسبة ل "الأسماك" و6,2 % مقابل 8,2% بالنسبة لـ "الفواكه" و12,6% مقابل 13,3% بالنسبة لـ "اللحوم الحمراء".

في المقابل، تخصص الأسر الأقل يسرا حصة أكبر لـ" الحبوب ومنتجات الحبوب " بنسبة 14,6% مقابل 10,6% للأسر الأكثر يسرا، و14,8% مقابل 7% ل "الخضراوات الطازجة" و10,2% مقابل 6,1% ل" الدهنيات " و9,3% مقابل 4,8% ل"الدواجن" و4,3% مقابل 2,7 % ل"البقوليات" و4,2% مقابل 3,4% ل"السكر والمنتجات السكرية ".

وبالإضافة إلى ذلك،، فقد تضاعفت حصة " الوجبات المتناولة خارج المنزل " في السلة الغذائية بين 2014 و2022، حيث ارتفعت من 6,5% إلى 12,8%. ويسجل نفس هذا التطور في كلا وسطي الإقامة، فقد ارتفعت هذه الحصة من 7,5% إلى 14,8% في الوسط الحضري، ومن 4,7% إلى 7,9% في الوسط القروي.

وحسب الفئة الاجتماعية، فقد خصصت فئة 10% من الأسر الأكثر يسرا نسبة 21% من النفقة الغذائية ل" الوجبات المتناولة خارج المنزل " في 2022، مقابل 5,4% فقط بالنسبة لفئة 10% من الأسر الأقل يسرا.

مبيان 3: بنية النفقات الغذائية سنة 2022 حسب نوع المنتجات و الفئة الاجتماعية (ب %)

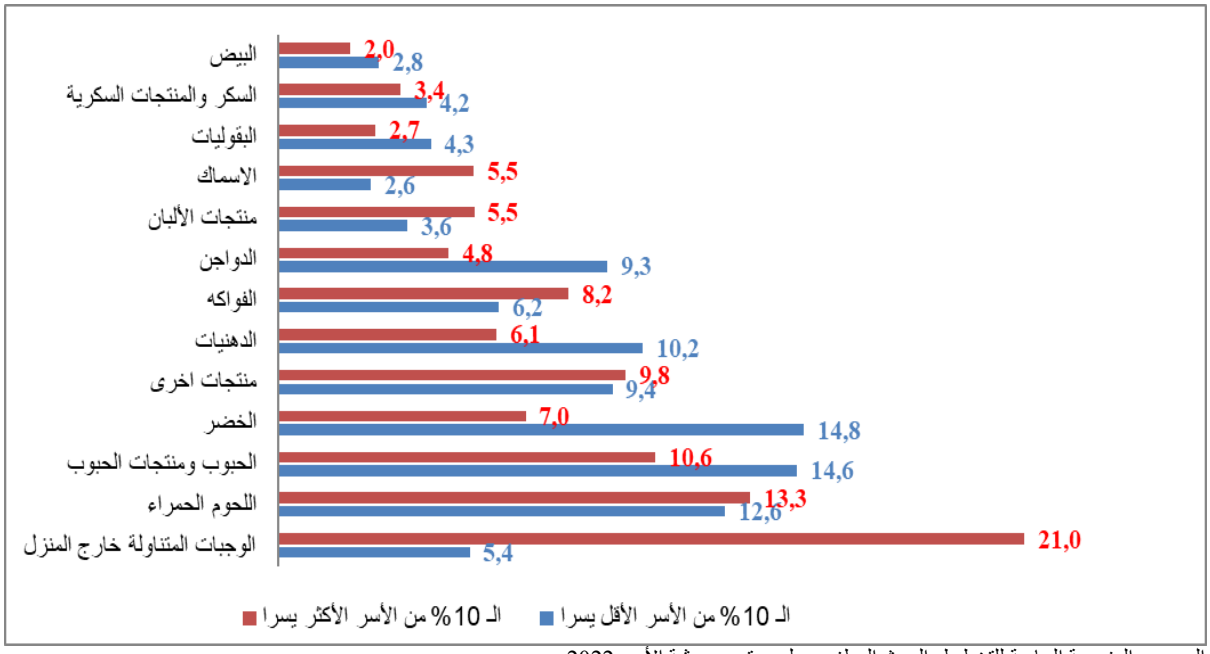

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022.

IV . الفوارق الاجتماعية والمجالية لمستوى معيشة الأسر

أدت التداعيات الرئيسية للتضخم وسنوات الجفاف المتكررة على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأسر إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية

سجل مستوى معيشة الفرد، بالأسعار الثابتة، في الفترة ما بين سنتي 2014 و2019 تحسناً ملحوظاً لجميع الفئات الاجتماعية، مقابل تدهور كبير بين 2019 و2022، كان له تأثير واضح خاصة على الفئات المعوزة، بحيث:

- ارتفع مستوى معيشة فئة "20% من الأسر الأكثر يسراً" سنويا بنسبة 2,8% بين سنتي 2014 و2019، بينما انخفض بنسبة 1,7-% ما بين 2019 و2022، وسجل على التوالي:
  - في الوسط الحضري: ارتفاعاً بنسبة 2,4% وانخفاضاً بنسبة ناقص 1,6%
  - في الوسط القروي: ارتفاعاً بنسبة 2,5% وانخفاضاً بنسبة ناقص 3,4%
- أما بالنسبة لفئة "20% الأقل يسراً" فقد عرف مستوى المعيشة ارتفاعا بنسبة 3,9% ما بين سنتي 2014 و2019، لكنه سجل تراجعاً بنسبة 4,6-% ما بين 2019 و2022، وقد سجل على التوالي:
  - في الوسط الحضري: ارتفاعاً بنسبة 3,1% وانخفاضاً بنسبة ناقص 4,5%
  - في الوسط القروي: ارتفاعاً بنسبة 4% وانخفاضاً بنسبة ناقص 4,7 %
- أما فيما يخص الطبقة الاجتماعية المتوسطة فقد ارتفع مستواها المعيشي بنسبة 3,3% ما بين سنتي 2014 و2019 وانخفض بنسبة 4,3-% ما بين 2019 و2022، كما سجل على التوالي:
  - في الوسط الحضري: ارتفاعاً بنسبة 3% وانخفاضاً بنسبة ناقص 4,2%
  - في الوسط القروي: ارتفاعاً بنسبة 3,3% وانخفاضاً بنسبة ناقص 5,3%

تفاقم الفوارق العمودية لمستوى المعيشة

في ظل هذه الظروف، يظهر تطور تركز النفقات بين سنتي 2014 و2022 أن التوزيع العمودي لمستوى المعيشة أصبح أكثر تفاوتاً حيث:

- يحقق النصف الأكثر يسراً من السكان، أي 50% من السكان المنتمين إلى أعلى السلم الاجتماعي، 76,1% من إجمالي النفقات، مقابل 75,1% سنة 2019 و75,8% سنة 2014. مما يعني أن النسبة المتبقية من إجمالي النفقات أي 23,9% يحققها النصف الأقل يسراً (24,9% سنة 2019 و24,2% سنة 2014).

- وعلى المستوى الوطني، يبلغ متوسط مستوى المعيشة للفرد 49634 درهم سنويا لفئة "20% الأكثر يسراً"، في حين يصل إلى 6943 درهم لفئة "20% الأقل يسراً "، أي بفارق نسبي[4] يقدر ب 7,1 مرات. وقد بلغ هذا الفارق 6,2 مرات سنة 2019 و7 مرات سنة 2014.

- تمثل حصة إنفاق فئة "20% الأكثر يسراً" 48,1% من إجمالي استهلاك الأسر سنة 2022، مقابل 46,2% سنة 2019 و47,0% سنة 2014. في حين تبلغ حصة فئة "20% الأقل يسراً " 6,7% سنة 2022، مقابل 7% سنة 2019 و6,7% سنة 2014.

- أما في الوسط الحضري، وبمتوسط نفقة سنوي للفرد قدره 59473 درهم، تمثل نسبة نفقات فئة "20% الأكثر يسراً" 47,8% من مجموع نفقات الأسر سنة 2022، في حين أن فئة "20% الأقل يسراً " تنفق في المتوسط 8599 درهم، وهو ما يمثل 6,9% من مجموع نفقات الأسر، أي بفارق نسبي قدره 6,9 مرة، مقابل 6,3 مرات سنة 2019 و6,6 مرات سنة 2014.

- وفي الوسط القروي، يبلغ متوسط مستوى المعيشة 26047 درهم للفرد سنويا بالنسبة للساكنة الأكثر يسراً، وهو ما يمثل 4,7 أضعاف نظيره لدى الفئة الأقل يسراً (5576 درهم). وقد بلغ هذا الفارق 4,5 مرة سنة 2019 و4,9 مرة سنة 2014. وتصل حصة الأشخاص الأكثر يسراً في إجمالي نفقات الأسر إلى 40%، في حين تبلغ حصة الأشخاص الأقل يسراً 8,6%.

ويتضح هذا التركز في مستويات المعيشة بصورة أوضح بين فئة 10% من السكان الأقل يسراً و10% الأكثر يسراً حيث:

[4] يتم قياس هذا الفارق من خلال حساب نسبة إجمالي نفقات فئة "20% الأكثر يسراً" على "20% الأقل يسراً ".

- يبلغ متوسط مستوى معيشة الفرد 68124 درهم سنويا لفئة 10% من السكان الأكثر يسراً (81283 درهم في الوسط الحضري و33206 درهم في الوسط القروي)، في حين يبلغ هذا المتوسط 5696 درهم بالنسبة لفئة 10% من السكان الأقل يسراً (7183 درهم في الوسط الحضري و4672 درهم في الوسط القروي). وفي المجمل، يستحوذ 10% الأكثر يسراً على 33% من مجموع نفقات الأسر (32,6% في الوسط الحضري و25,5% في الوسط القروي)، مقابل 2,8% للفئة الأقل يسراً (2,9% في الوسط الحضري و3,6% في الوسط القروي).

- يؤكد تطور الفارق النسبي[5] في مستوى المعيشة بين هاتين الفئتين الاجتماعيتين تفاقم الفوارق في التوزيع الاجتماعي للنفقات. حيث انتقل هذا الفارق من 11,8 مرة سنة 2014 إلى 10,8 مرة سنة 2019، ثم إلى 12 مرة سنة 2022. وانتقل هذا الفارق على التوالي من 10,8 مرة إلى 10,3 مرة، ليصل إلى 11,3 مرة في الوسط الحضري، ومن 7,4 مرة إلى 6,8 مرة، ثم إلى 7,1 مرة في الوسط القروي.

تفاقم الفوارق في مستوى المعيشة نتيجة زيادة تركز النفقات الغذائية

في سياق تفاقم هذه التباينات الاجتماعية، تزايدت فوارق مستوى المعيشة بين الأسر، والمعبر عنها بمؤشر جيني (Indice de GINI). فبعد تسجيل انخفاض هذا المؤشر، حيث انتقل من 39,5% سنة 2014 إلى 38,5% سنة 2019، ارتفع سنة 2022 ليصل إلى 40,5%. ويظهر هذا الاتجاه التصاعدي للفوارق أكثر وضوحا في الوسط الحضري، حيث انتقل مؤشر جيني، على التوالي، من 38,8% إلى37,9 % ثم إلى 40%، في حين انتقل في الوسط القروي، على التوالي، من 31,7% إلى 30,2% ليصل إلى 31,1%.

وحسب نوع النفقات، عرفت الفوارق الاجتماعية المرتبطة بالنفقات الغذائية تدهورا يفوق تلك التي عرفتها النفقات الإجمالية للأسر. فبعد تسجيل انخفاض مهم من 27,8% سنة 2014 إلى 24,2% سنة 2019، ارتفع مؤشر تركز النفقات الغذائية ليصل إلى 31,7% سنة 2022. وقد برز هذا التدهور بشكل أوضح في الوسط الحضري، حيث بلغ مؤشر التركز على التوالي 27,5%، و23,3%، و32,9%، مقابل 26,9% و23,8% و 27,3% على التوالي في الوسط القروي.

إلا أنه فيما يخص الفوارق المتعلقة بالنفقات غير الغذائية، والتي مازالت تتخطى العتبة المسموح بها اجتماعيا (42%)، فقد سجلت انخفاضا طفيفا، حيث انتقل مؤشر التركز 46,4% سنة 2014، إلى 46,7% سنة 2019، ثم إلى و45,9% سنة 2022. ويختلف هذا الانخفاض حسب وسط الإقامة، حيث

[5] يتم قياس هذا الفارق من خلال حساب نسبة إجمالي نفقات فئة "10% الأكثر يسراً" على "10% الأقل يسراً ".

يسجل مؤشر التركز غير الغذائي على التوالي 44,5% و45,2% و43,9% في الوسط الحضري و36% و35,9% و34,8% في الوسط القروي.

وفي هذا السياق، فإن مساهمة فوارق النفقات الغذائية في إجمالي فوارق المستوى المعيشي قد ارتفعت من 26% سنة 2014 إلى 30% سنة 2022 على المستوى الوطني.

تفاقم الفوارق المجالية كذلك

من جهة أخرى، اتسعت الفوارق بين الوسط الحضري والقروي، والمعبر عنها بحساب النسبة بين متوسط مستوى معيشة الحضريين ومتوسط مستوى معيشة القرويين، حيث انتقلت من 1,9 مرة سنة 2014 إلى 1,8 مرة سنة 2019، لتصل إلى 1,9 مرة سنة 2022.

ويتعلق تفاوت النفقات بين الوسطين الحضري والقروي، والمسجل لصالح الحضريين، بمجموعات السلع والخدمات التالية بشكل خاص:

- "الثقافة والترفيه" بفارق 4,8 مرة
- "التعليم" بفارق 4,5 مرة
- "السكن والطاقة" بفارق 2,6 مرة
- "التواصل" بفارق 2,5 مرة

وعلى المستوى الجهوي، يفوق مستوى معيشة الفرد المتوسط الوطني، بشكل ملحوظ، على مستوى الجهات الخمس التالية:

- "الداخلة –واد- الذهب": 34691 درهم
- "الدار البيضاء-سطات": 25742 درهم
- "الرباط-سلا-القنيطرة": 24335 درهم
- "العيون-الساقية الحمراء": 22686 درهم
- "طنجة-تطوان-الحسيمة": 21759 درهم

ومن ناحية أخرى، تستحوذ خمس جهات على ما يقارب ثلاثة أرباع إجمالي نفقات الأسر (74%). ويتعلق الأمر بجهات ا"لدار البيضاء-سطات" (25,8%)، وا"لرباط-سلا-القنيطرة" (15,9%)، و"مراكش-آسفي" (11,6%)، و"طنجة-تطوان-الحسيمة" (11,2%)، و"فاس-مكناس" (9,5%). وكانت هذه النسبة قد بلغت في مجموع هذه الجهات 73,4% من إجمالي نفقات الأسر سنة 2001 و74% سنة 2014.

واتسع الفارق بين الوسطين بشكل ملحوظ على مستوى جهات "الدار البيضاء-سطات"، حيث ارتفع من 1,9 مرة سنة 2014 إلى 2,1 مرة سنة 2022، و"كلميم-واد نون"، من 1,4 إلى 1,6 مرة، و"بني ملال-خنيفرة"، من 1,5 إلى 1,7 مرة.

ومن ناحية أخرى، فقد انخفضت هذه الفوارق بين المدن والقرى في جهة "فاس-مكناس"، حيت انتقلت من 1,9 مرة سنة 2014 إلى 1,75 مرة سنة 2022، وفي جهة "العيون-الساقية الحمراء" من 1,4 إلى 1 مرة لتصبح شبه منعدمة.

V. دينامية الفقر النقدي

1-الفقر المدقع حسب العتبة الدولية

القضاء شبه التام على الفقر المدقع

يتم تحديد الفقر المدقع على أساس عتبة دولية، مما يمكن من تقييم تطور هذا الشكل من الفقر على المستوي الدولي على ضوء التقدم المحرز لتحقيق الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة والبنك الدولي ومنظمات التنمية الأخرى. حيث ارتفعت العتبة الدولية للفقر[6] من دولار واحد لكل فرد في اليوم بتكافؤ القوة الشرائية (PPA)[7] في 1981 إلى 1,9 دولار في اليوم سنة[8]2015.

وباعتماد العتبة الدولية البالغة 1,9 دولار أمريكي للشخص الواحد في اليوم، فقد تم القضاء شبه التام على الفقر المدقع في المغرب. وبالأرقام، يعيش أقل من 0,3% من سكان المغرب تحت هذه العتبة في 2022، 0,04% في الوسط الحضري و0,68% في الوسط القروي.

مبيان 4: تطور معدل الفقر المدقع (ب %)

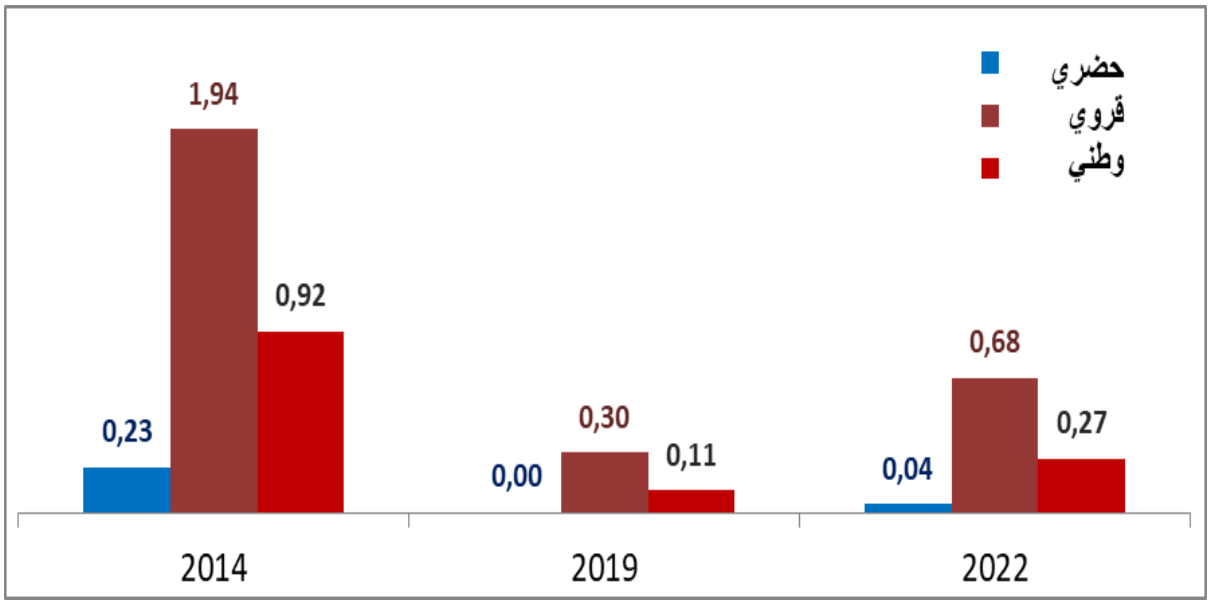

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الاسر 2014، البحث الوطني حول مصادر الدخل 2019 والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

6 وتتوافق هذه العتبة، المحسوبة انطلاقا من عتبات الفقر ل 15 دولة الأكثر فقرا في العالم، مع الحد الأدنى من الموارد التي تمكن الشخص من تلبية احتياجاته الأساسية من الغذاء والملبس والمسكن.

7 وفقا للبنك الدولي، يقدر سعر الدولار حسب تعادل القوة الشرائية لسنة 2011 بـ 4,19314 درهم.

8 يهدف تحديد خط الفقر بأقل من دولارين أمريكيين في اليوم للشخص الواحد (وفقا لتعادل القوة الشرائية) إلى توجيه الدعم الاجتماعي في المقام الأول إلى الفئات الأشد فقرا، وذلك من أجل تقييم التقدم المحرز في مختلف البلدان بشكل أفضل. فالشخص الذي يقل إنفاقه الاستهلاكي اليومي عن 1,9 دولار يعتبر في وضعية فقر مدقع.

وعلى الرغم من منحاه التصاعدي بين 2019 و2022، انخفض الفقر المدقع بحوالي 0,7 نقطة مئوية بين 2014 و2022 على المستوى الوطني، و1,3 نقطة في الوسط القروي وبنسبة 0,2 نقطة في الوسط الحضري. وتظهر هذه المؤشرات بوضوح أن المملكة حققت المرمى الأول[9] المتعلق بالهدف الأول للتنمية المستدامة "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في جميع أنحاء العالم".

2-الفقر النقدي المطلق حسب العتبة الوطنية

أدى تفاقم الفوارق الاجتماعية والمجالية إلى ارتفاع واضح في الفقر المطلق والهشاشة

تعني عبارة الفقر النقدي المطلق عدم تلبية الاحتياجات الأساسية أو تلبية الحد الأدنى منها فقط والتي تعتبر ضرورية لعيش الفرد. وحسب هذا التعريف، يعتبر فقيراً من لا يملك الموارد اللازمة لتلبية احتياجاته الأساسية، الغذائية منها وغير الغذائية.

فعلى المستوى الوطني، بلغ معدل الفقر المطلق 3,9% سنة 2022، وذلك بعد أن سجل انخفاضا كبيرا من 4,8% سنة 2014 إلى 1,7% سنة 2019. أما حسب وسط الإقامة، فقد انخفض من 1,6% سنة 2014 إلى 0,5% سنة 2019 في الوسط الحضري، ليصل في سنة 2022 إلى 2,2%، وعلى التوالي من 9,5% إلى 3,9% في الوسط القروي ليصل إلى 6,9%.

مبيان 5: تطور معدل الفقر المطلق (ب %)

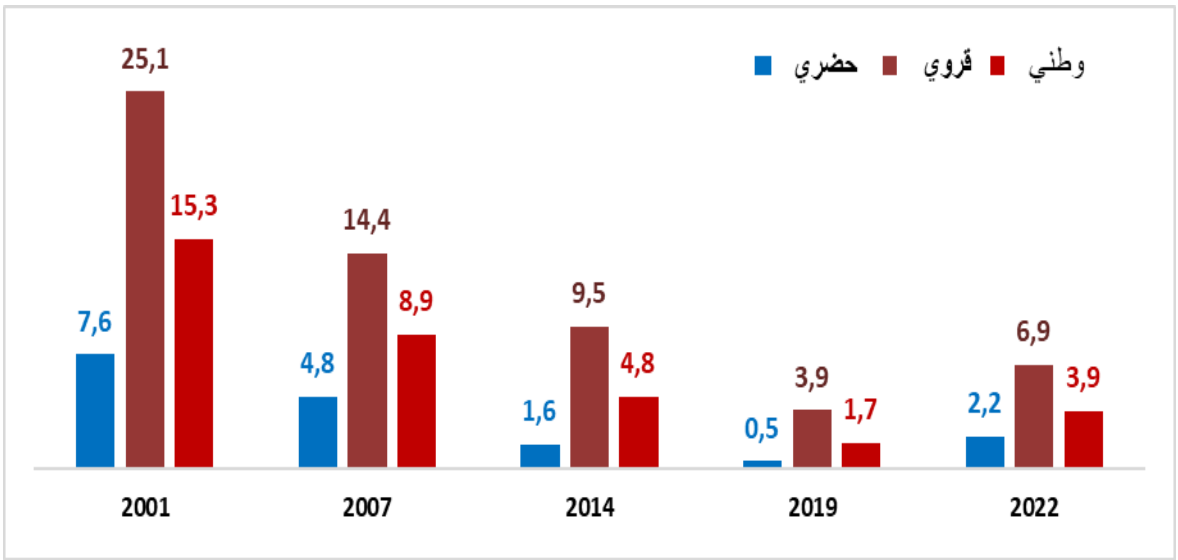

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الاسر 2001 و2014، البحث الوطني حول مستوى معيشة الاسر 2007 و2022، والبحث الوطني حول مصادر الدخل 2019

9 يسطر هذا المرمى القضاء التام على الفقر المدقع في جميع أنحاء العالم في أفق سنة 2030 (المعرف حاليا بأنه العيش بأقل من 1,90 دولار أمريكي في اليوم لكل فرد بتكافؤ القوة الشرائية).

وفي المجمل، ارتفع عدد الفقراء على المستوى الوطني من 623 ألفا سنة 2019 إلى 1,42 مليون سنة 2022، مسجلا بذلك ارتفاعا سنويا متوسطا قدره 33,7% خلال هذه الفترة. وبمتوسط ارتفاع سنوي بلغ 72,5%، عرف إجمالي عدد الفقراء بالوسط الحضري ارتفعا كبيرا حيث انتقل من 109 ألف شخص سنة 2019 إلى 512 ألف شخص سنة 2022. في حين انتقل هذا العدد بالوسط القروي من513 ألف شخص سنة 2019 إلى 906 ألف شخص سنة 2022، أي بزيادة سنوية قدرها 22,2%. وهكذا انخفضت نسبة الفقراء المقيمين بالوسط القروي بين مجموع الفقراء على المستوى الوطني من 82,5% سنة 2019 إلى 63,4% سنة 2022.

وعلى المستوى الجهوي، شهدت ثمان جهات من أصل اثني عشر انخفاضا في معدلات الفقر النقدي بين 2014 و2022. حيث سجلت جهة "درعة تافيلالت"، الجهة الأفقر سنة 2014، أعلى انخفاض خلال هذه الفترة، إذ انتقل معدل الفقر من 14,6% إلى 4,9%، متبوعة بجهة "بني ملال- خنيفرة" ،من 9,3% إلى 6,6% و"مراكش-آسفي"، من 5,4% إلى 3,2%.

مبيان 6: تطور انتشار الفقر المطلق حسب الجهة (ب %)

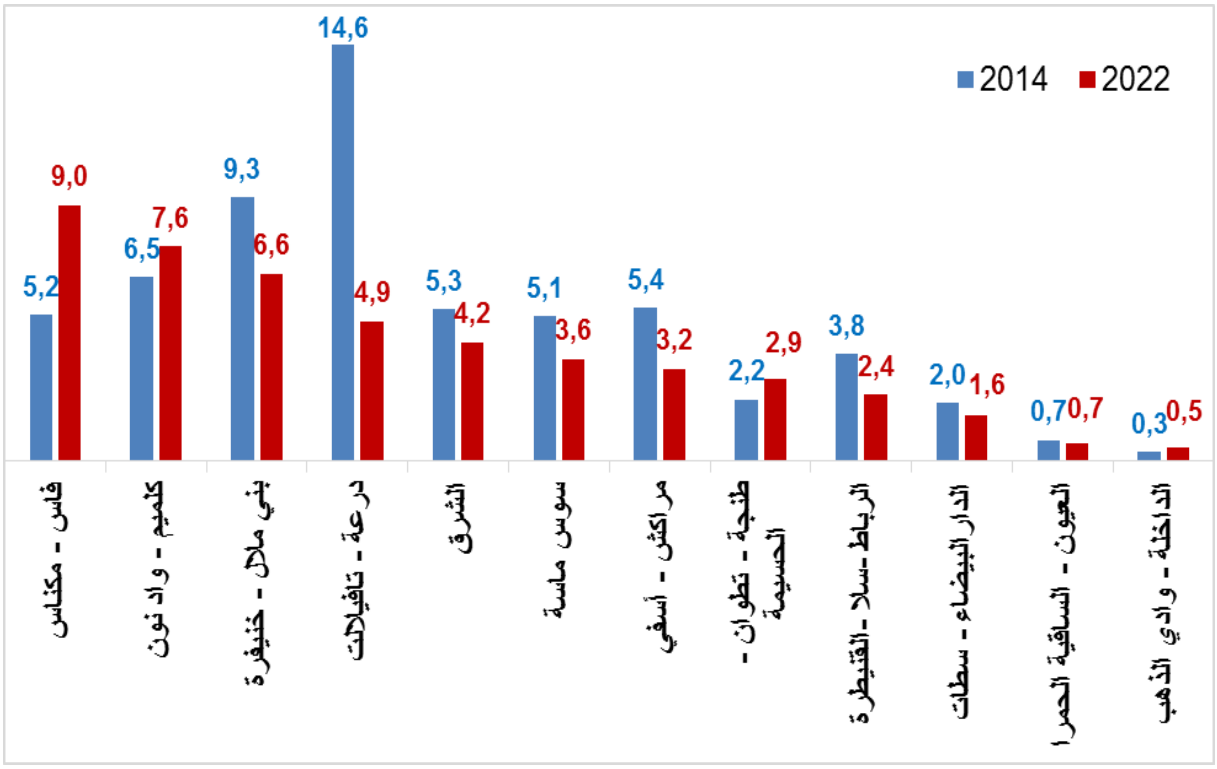

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك الاسر 2014، البحث الوطني حول مستوى معيشة الاسر 2022

ويظهر تصنيف الجهات حسب نسبة الفقر المطلق في سنة 2022، أن خمس جهات سجلت معدل فقر أعلى من المعدل الوطني (3,9%). ويتعلق الأمر أولا بجهة "فاس-مكناس" (9%)، تليها "كلميم-واد نون" (7,6%)، و"بني ملال-خنيفرة" (6,6%)، و"درعة-تافيلالت" (4,9%)، و"الجهة الشرقية" (4,2%).

هذا وتضم جهة "فاس-مكناس" أكبر عدد من الفقراء (401 ألف)، وتبلغ مساهمتها النسبية في الفقر المطلق 28,3%، تليها جهة "بني ملال-خنيفرة" (12,3%)، ثم جهة "مراكش-آسفي" (11,1%). وفي المجمل، تضم هذه المناطق الثلاث ما يقرب من 52% من السكان الذين يعيشون حالة الفقر المطلق في المغرب.

وفي المقابل، فإن الجهات التي يقل فيها معدل الفقر المطلق عن المعدل الوطني هي جهة "الداخلة-وادي الذهب" التي سجلت أقل معدل فقر (0,5%)، تليها جهة "العيون-الساقية الحمراء" (0,7%)، وجهة "لدار البيضاء-سطات" (1,6%)، و جهة "الرباط-سلا-القنيطرة" (2,4%)، و جهة "طنجة-تطوان-الحسيمة" (2,9%)، و جهة "مراكش-آسفي" (3,2%) و جهة "سوس ماسة" (3,6%).

صلابة الحد من الفقر المطلق بين 2014 و2022

من أجل تقييم مدى صلابة التغيرات الملحوظة بغض النظر عن اختيار عتبة الفقر، يتم استخدام مقاربة الهيمنة العشوائية (Dominance stochastique). وتعتمد هذه المقاربة مقارنة مبيانية لمنحنيات انتشار الفقر بين 2014 و2022، فعندما يتموضع منحنى انتشار الفقر لسنة 2022 فوق (أسفل) منحنى سنة 2019، يمكننا أن نستنتج ارتفاعا (انخفاضا) صافيا للفقر، بغض النظر عن قيمة عتبة الفقر.

مكنت منحنيات انتشار الفقر تصنيف درجة الفقر لسنتي 2019 و2022 دون أي لبس. فكيفما كانت عتبة الفقر المشتركة بين التوزيعين، يهيمن منحنى انتشار الفقر لسنة 2019 على نظيره لسنة 2022، مما يؤكد ارتفاع الفقر خلال هذه الفترة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن منحنيات انتشار الفقر حسب وسط الإقامة لسنة 2019 تهيمن على تلك الخاصة بسنة 2022. وعليه فإن التوزيع الاجتماعي لنفقات الأسر في وسطي الإقامة في سنة 2019 يعد أقل إنتاجا للفقر مقارنة مع سنة 2022.

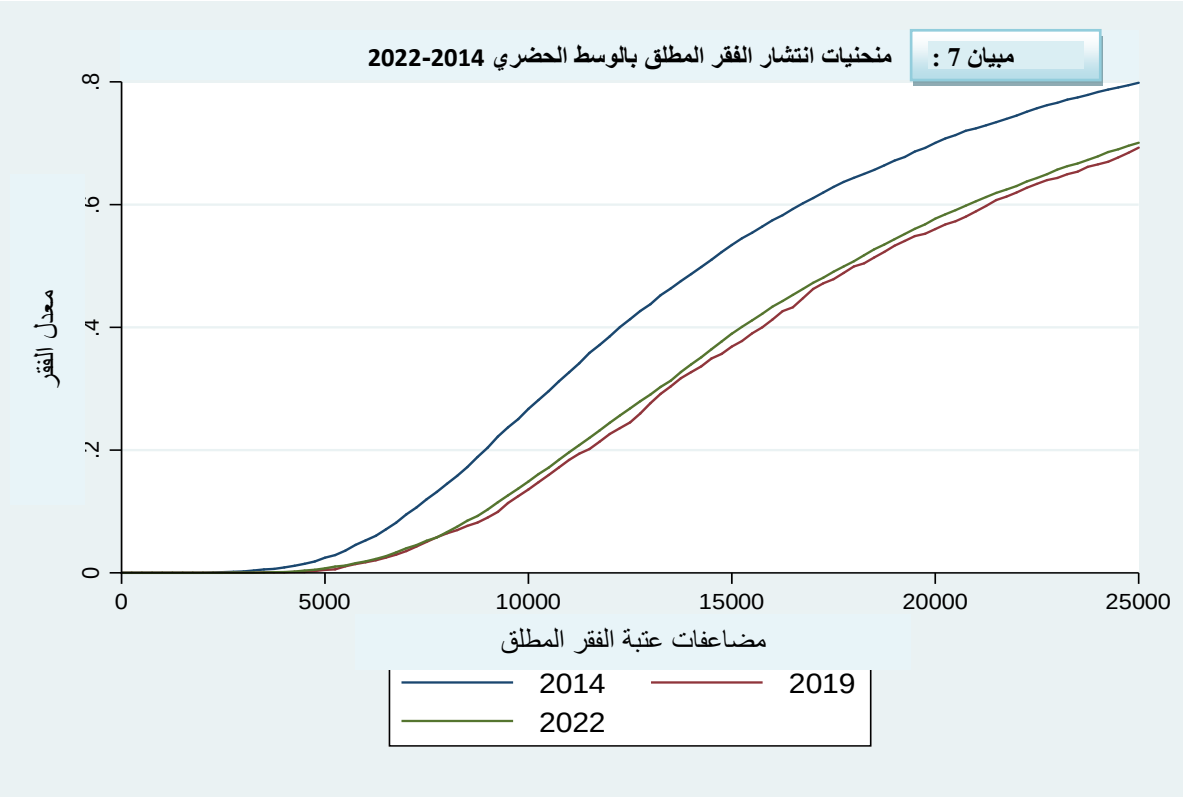

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2014، البحث الوطني حول مصادر الدخل 2019، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

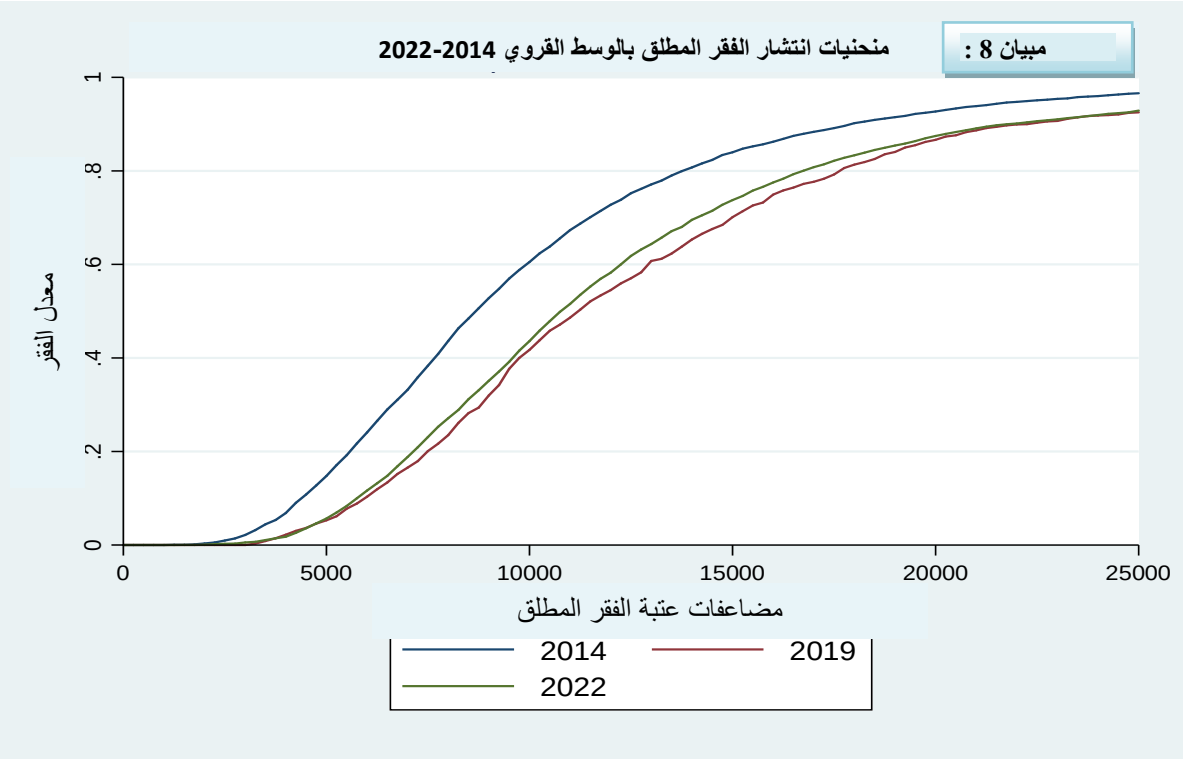

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2014، البحث الوطني حول مصادر الدخل 2019، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

3-الهشاشة تجاه الفقر

زيادة حدة الهشاشة في الوسط الحضري

يقيس هذا المؤشر خطر وقوع الأسر تحت عتبة الفقر بسبب عدم قدرتها على مواجهة آثار الصدمات الاقتصادية والاجتماعية أو تجاوز أي وضعية اقتصادية صعبة[10].

فعلى غرار التطور الذي عرفه معدل الفقر، سجل معدل الهشاشة، الذي سبق أن انخفض بشكل ملحوظ من 12,5%سنة 2014 إلى 7,3%سنة 2019 على المستوى الوطني، ارتفاعا كبيرا ليصل إلى 12,9%سنة 2022. وفي الوسط القروي، احتفظ معدل هشاشة الفقر (19,2%) على نفس المستوى المسجل سنة 2014 (19,4%)، بينما في الوسط الحضري، فقد وصل المستوى المسجل إلى 9,5% متجاوزا بذلك المستوى المسجل سنة 2014 (7,9%).

مبيان 9: تطور معدل الهشاشة (ب %)

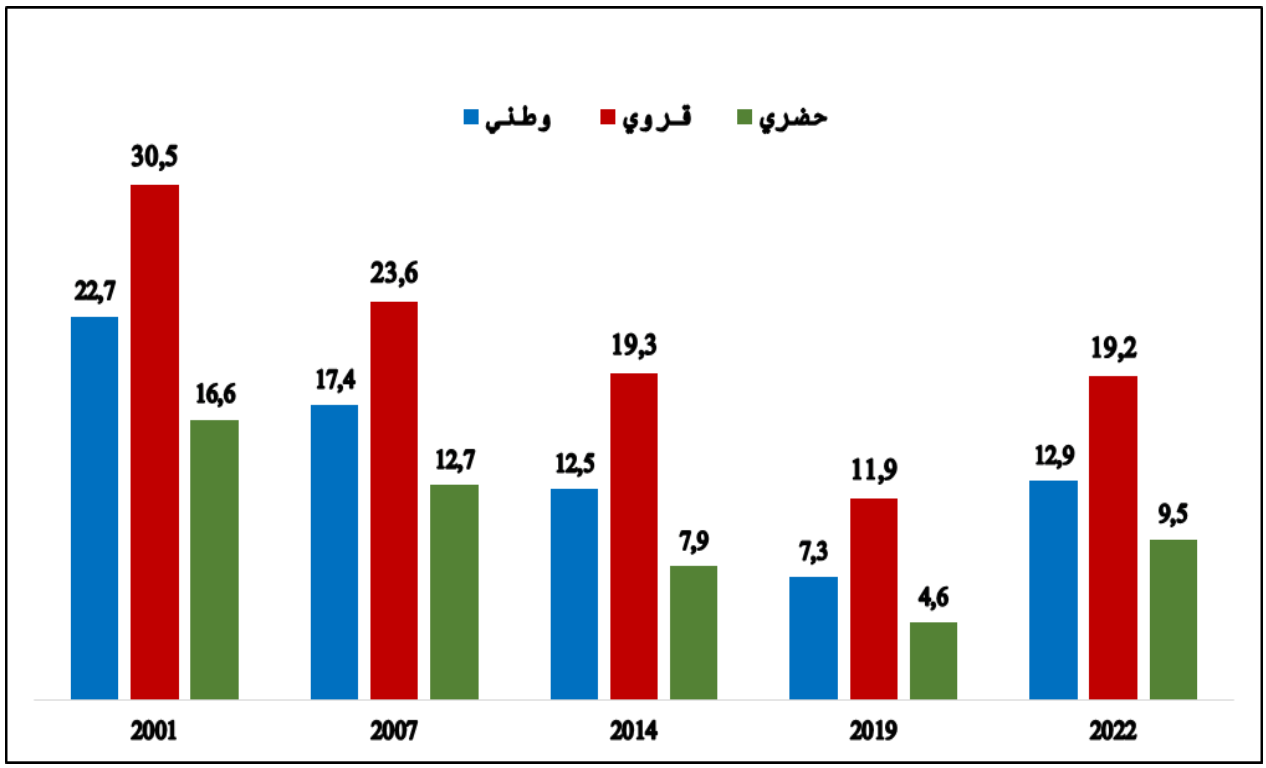

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001 و2014، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2007 و2022، والبحث الوطني حول مصادر الدخل 2019.

[10] ونظرا لما يكتسيه هذا المؤشر من أهمية في رصد إمكانية اتساع محيط الفقر، تولى له أهمية كبيرة في وضع سياسات محاربة الفقر واستهداف الفقراء على المدى القريب وكذلك الفئة الهشة المعرضة للفقر. ويقاس هذا المؤشر بنسبة السكان ذوي إنفاق محصور بين عتبة الفقر و1,5 هذه العتبة.

وهكذا، ارتفع عدد الأفراد في وضعية الهشاشة الاقتصادية من 2,6 مليون نسمة سنة 2019 إلى 4,75 مليون سنة 2022، مسجلا بذلك معدل ارتفاع سنوي بلغ في المتوسط 23,6%. وحسب وسط الإقامة، فقد ارتفع هذا المعدل بشكل أكبر في الوسط الحضري (31,5%) مقارنة مع الوسط القروي (17,8%)، وانتقل بالتالي عدد الأفراد في وضعية الهشاشة الاقتصادية من 1,03 مليون نسمة إلى 2,24 مليون في الوسط الحضري، ومن 1,57 مليون نسمة إلى 2,51 مليون في الوسط القروي. وبذلك يمكن القول أن الهشاشة الاقتصادية أصبحت ظاهرة مركزة في الوسط الحضري: ففي سنة 2022، أضحى ما يقرب من نصف عدد الأفراد (47,2%) في وضعية هشاشة من سكان المدن، مقابل 36% سنة 2014.

وعلى المستوى الجهوي، عرفت سبع جهات انخفاضا في مستوى الهشاشة الاقتصادية بين 2014 و2022، حيث شهدت جهات "كلميم -واد نون" و"سوس– ماسة" و"مراكش–آسفي" أكبر انخفاض مطلق لمعدل الهشاشة إذ انتقل على التوالي من 13,4% إلى 10,4% ومن 17,4% إلى 14,5% ومن 13,5% إلى 11,6%.

مبيان 10: تطور انتشار الهشاشة تجاه الفقر حسب الجهة (ب %)

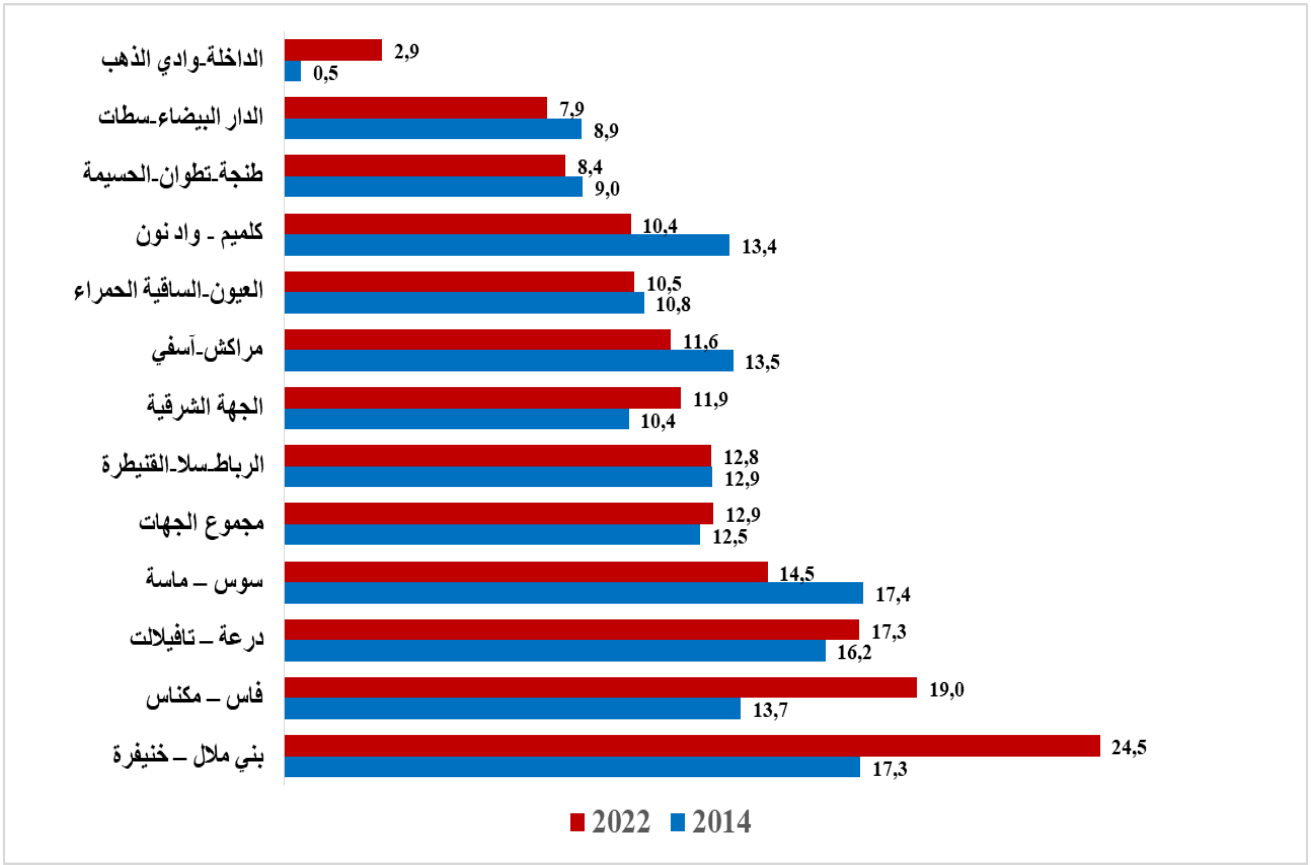

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2014، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

ومن جهة أخرى سجلت الجهات التالية معدلات هشاشة أعلى من المعدل الوطني (12,9%): جهة "بني ملال–خنيفرة" بمعدل 24,5%، تليها جهة "فاس–مكناس" (19%)، ثم جهة "درعة–تافيلالت" (17,3%) وجهة "سوس–ماسة" (14,5%). بينما سُجلت معدلات الهشاشة الدنيا بكل من جهة "الداخلة-وادي الذهب" (2,9%)، تليها جهة "الدار البيضاء-سطات" (7,9%)، ثم "طنجة-تطوان-الحسيمة" (8,4%)، ثم جهة "كلميم - واد نون" (10,4%)، ثم "العيون-الساقية الحمراء" (10,5%) ثم "مراكش-آسفي" (11,6%) ثم "الجهة الشرقية" (11,9%)، ثم جهة "الرباط-سلا-القنيطرة" (12,8%).

وإجمالا، فقد تعرض حوالي 2,93 مليون شخص إضافي إلى الفقر (790 ألف شخص) أو إلى الهشاشة (2,14 مليون شخص) خلال الفترة ما بين 2019 و2022. وهكذا، وبمعدل انتشار للفقر والهشاشة معا بلغ 16,8% سنة 2022 مقارنة ب 9% سنة 2019 و17,1% سنة 2014، فإن المغرب قد ضيّع ما يقرب من سبع سنوات من التقدم نحو القضاء على الفقر والهشاشة.

4- النمو والفوارق والفقر

في سياق يتسم بارتفاع التضخم المقترن بآثار جائحة كوفيد-19 والجفاف، كان انخفاض مستوى معيشة الأسر السبب الرئيسي في زيادة الفقر المطلق

لقد تميّز السياق الاقتصادي بين 2014 و2019 بمرحلة من النمو المصحوب بانخفاض في الفوارق الاجتماعية في مستويات المعيشة. وفي الوقت نفسه، شهد انتشار الفقر المطلق انخفاضا على جميع المستويات، الحضرية والقروية والوطنية. وفي ظل هذه الظروف، يعزى 76% من انخفاض معدل الفقر على المستوى الوطني إلى تأثير النمو في مستويات المعيشة و24% إلى انخفاض الفوارق. وحسب وسط الإقامة، تبلغ هذه المؤشرات على التوالي 83,2% و16,8% في الوسط الحضري و76,2% و23,8% في الوسط القروي.

وعلى الرغم من أن تأثير الفوارق يظل أقل أهمية من تأثير النمو، إلا أنه يتضح أن التوزيع الاجتماعي لمستوى المعيشة كان لصالح الفقراء. فلو ظل متوسط مستوى المعيشة بالأسعار الثابتة ثابتاً، لانخفض معدل الفقر بمقدار نقطة مئوية واحدة تقريباً.

أما خلال فترة 2019-2022، فإن الانخفاض في مستوى معيشة الأسر يفسر بشكل أساسي الزيادة في الفقر المطلق على المستويين القروي والوطني. وبالمقابل، يُعزى 85% من ارتفاع معدل الفقر في الوسط الحضري إلى تأثير النمو و15% إلى تأثير الفوارق.

الجدول 3: تفكيك دينامية الفقر إلى تأثير النمو والفوارق

الفترة	تغير معدل الفقر (%)	تأثير النمو (%)	تأثير الفوارق (%)
وطني			
2014-2022	-0,91	0,03	-0,94
2014-2019	-3,04	-2,31	-0,73
2019-2022	2,13	2,2	-0,07
حضري			
2014-2022	0,53	0,46	0,07
2014-2019	-1,16	-0,96	-0,19
2019-2022	1,69	1,43	0,26
قروي			
2014-2022	-2,55	-0,9	-1,65
2014-2019	-5,59	-4,26	-1,33
2019-2022	3,03	3,1	-0,07

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2014، البحث الوطني حول مصادر الدخل 2019، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

وبشكل عام، وخلال فترة 2014-2022، لم يكن للنمو الاقتصادي تأثير على الحد من الفقر النقدي. حيث يرجع الانخفاض في معدل الفقر من 4,8% إلى 3,9% إلى حدوث تغيرات في توزيع النفقات لصالح الفئة التي تمثل 5% الأكثر عوزاً من السكان. فعلى امتداد هذه الفترة، تحسن مستوى معيشة هذه الفئة الاجتماعية بمعدل 1,6%، مقارنة بـ 1,1% لمجموع السكان، وارتفعت حصتهم من إجمالي النفقات من 1,1% سنة 2014 إلى 1,2% سنة 2022.

وبالإضافة إلى ذلك، يشير تقدير مؤشرات الفوارق، والتي تعتبر أكثر حساسية للتغيرات في أسفل سلم توزيع مستوى المعيشة، إلى وجود تأثيرات ملحوظة متعلقة بإعادة التوزيع لصالح الفقراء. فعلى المستوى الوطني، وعلى عكس مؤشر جيني الذي ارتفع بمقدار نقطة مئوية واحدة خلال هذه الفترة، لم يتغير مؤشر أتكينسون Atkinson، والذي يعتبر أكثر حساسية للتغيرات في الفوارق بين الفقراء، بشكل كبير حيث ارتفع من 37,2% في 2014 إلى 37,6% في 2022، بمعامل نفور من الفوارق يساوي 2، ومن 47,8% إلى 47,4% على التوالي، بمعامل نفور حُدّد عند 3.

الجدول 4:مؤشر أتكينسون (Atkinson) للفوارق (ب %)

معامل النفور من الفوارق	2014			2019			2022		
	حضري	قروي	وطني	حضري	قروي	وطني	حضري	قروي	وطني
2= ε	35,5	27,2	37,2	34,1	24,7	35,2	36,6	25,7	37,6
3= ε	45,2	37,1	47,8	43,3	33,5	45	45,8	34,8	47,4
4= ε	52,9	45,9	56,4	52,8	43	55,3	50,2	40,7	52,4

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2014، البحث الوطني حول مصادر الدخل 2019، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

في الوسط الحضري، تفسر 87% من الزيادة في الفقر والبالغة 0,5 نقطة مئوية بالتحسن الطفيف في مستوى المعيشة (0,9% سنويًا)، والذي يبقى أقل من معدل الزيادة في عتبة الفقر (1,3% سنويًا). وبصيغة أخرى، فإن النمو في مستوى المعيشة في الوسط الحضري لم يحقق فائدة ملموسة للأسر الأكثر عوزاً. كما أن تفاقم وضعية الفوارق من خلال انتقال مؤشر جيني من 38,8% إلى 40%، يفسر 13% من الزيادة في الفقر.

وبالمقابل، أسهمت التأثيرات المتزامنة لكل من النمو والفوارق في مستوى المعيشة في الحد من الفقر في الوسط القروي. فبمعدل زيادة (0,6% سنويا) أعلى من معدل الزيادة في عتبة الفقر (0,3% سنويا)، ساهم التحسن في مستوى المعيشة بنسبة 35% في الحد من الفقر في القرى. ويرجع الانخفاض المتبقي (65%) إلى تراجع مؤشر جيني للفوارق من 31,7% إلى 31,1% [11].

[11] إذا تم ترجيح بشكل وازن نفقات الفئة المعوزة، فإن مؤشر Atkinson، بمعامل نفور من الفوارق يساوي 2، يعرف انخفاضا مهما من 27,2% إلى 25,7% (انظر الجدول أعلاه).

5- توقعات الحد من الفقر

يشكل نمو مستوى المعيشة وانحسار الفوارق عاملين أساسيين في الحد من الفقر

وشريطة أن تظل وضعية الفوارق دون تغيير، وبالنظر إلى أهمية مرونة الفقر حسب النمو، فإن معدل النمو ولو كان ضعيفا سيكون له تأثير ملحوظ على الحد من الفقر، لا سيما في الوسط الحضري، وعليه يمكن أن ينتج عن نمو اقتصادي بنسبة 1% انخفاض سنوي في معدل الفقر بنسبة 2,6% على المستوى الوطني، و3,6% في الوسط الحضري و2,3% في الوسط القروي (شريطة ألا يغير هذا النمو من وضعية الفوارق).

الجدول 5: معاملات المرونة: الفقر - النمو والفقر - الفوارق

سنة البحث	وطني		حضري		قروي	
	مرونة الفقر -النمو	مرونة الفقر -الفوارق	مرونة الفقر -النمو	مرونة الفقر -الفوارق	مرونة الفقر -النمو	مرونة الفقر -الفوارق
2014	-2,6	6,7	-2,8	9,8	-2,6	3,8
2019	-1,3	4,5	-1,5	7,3	-1,3	2,7
2022	-2,6	6,5	-3,6	11,3	-2,3	3,6

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2014، والبحث الوطني حول مصادر الدخل 2019، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

وبالمقابل، في سياق نمو (1%) ينتج الفوارق، فأي ارتفاع في مؤشر جيني بنسبة 1% يرجح أن يرفع معدل انتشار الفقر بنسبة 3,9% على المستوى الوطني، وبنسبة 7,7% في الوسط الحضري وبنسبة 1,3% في الوسط القروي. وتشير هذه النتيجة إلى أن تفاقم الفوارق بنسبة 1% لا يعني فقط كبح التأثير المتوقع للنمو الاقتصادي، بل أيضًا حدوث زيادة في الفقر.

ولا يبدأ تأثير الفوارق (1%) في الانحسار إلا عندما يتجاوز معدل النمو 2,5%. وينطبق هذا على معدل انتشار الفقر على المستوى الحضري والقروي والوطني.

وفي هذا الإطار، وبالنظر إلى أن تفاقم الفوارق من شأنه أن يسهم في زيادة معدل انتشار الفقر، فإنه لا يجب الاقتصار فقط على تعزيز النمو الاقتصادي، وإنما أيضًا تشجيع السياسات الاجتماعية من أجل الحد من الآثار السلبية للفوارق.

VI. الفقر متعدد الأبعاد

انخفاض كبير في الفقر متعدد الأبعاد في المغرب: ديناميكية إيجابية نحو الرفاهية

إن قياس الفقر النقدي بنوعيه المطلق والمدقع يغفل جوانب عديدة من جوانب العيش الكريم، كولوجية الخدمات الصحية والتعليم والبنيات التحتية الاجتماعية الأساسية (الماء والكهرباء والتطهير). وتضيف هذه الأبعاد، التي تعد جوهرية من أجل فهم أوجه الحرمان الاجتماعي العديدة، منظوراً غير مادي لمكافحة الفقر. ومن تم فهي تكمل التقييمات النقدية للفقر وتشكل جزءاً من المبادرات الرامية إلى تحسين الظروف المعيشية للفئات الأكثر عوزاً[12].

يبرز تطور الفقر متعدد الأبعاد تباطؤاً في وتيرة انخفاضه خلال فترة 2014-2022، مقابل انخفاض قوي خلال فترة 2001-2014. حيث تراجعت نسبة تفشيه من 40% سنة 2001 إلى 9,1% سنة 2014، ثم إلى 5,7% سنة 2022. ويعزى هذا التطور الإيجابي بشكل رئيسي إلى الانخفاض الحاد في الفقر المتعدد الأبعاد في الوسط القروي على مدى العقدين الماضيين من 73,4% سنة 2001 إلى 19,4% سنة 2014 ثم إلى 11,2% سنة 2022. أما في الوسط الحضري، فبعد الانخفاض الحاد من 13,8% سنة 2001 إلى 2,2% سنة 2014، ارتفع مستوى الفقر متعدد الأبعاد بشكل طفيف ليبلغ 2,6% سنة 2022.

مبيان 11: تطور نسبة الفقر المتعدد الأبعاد (ب %)

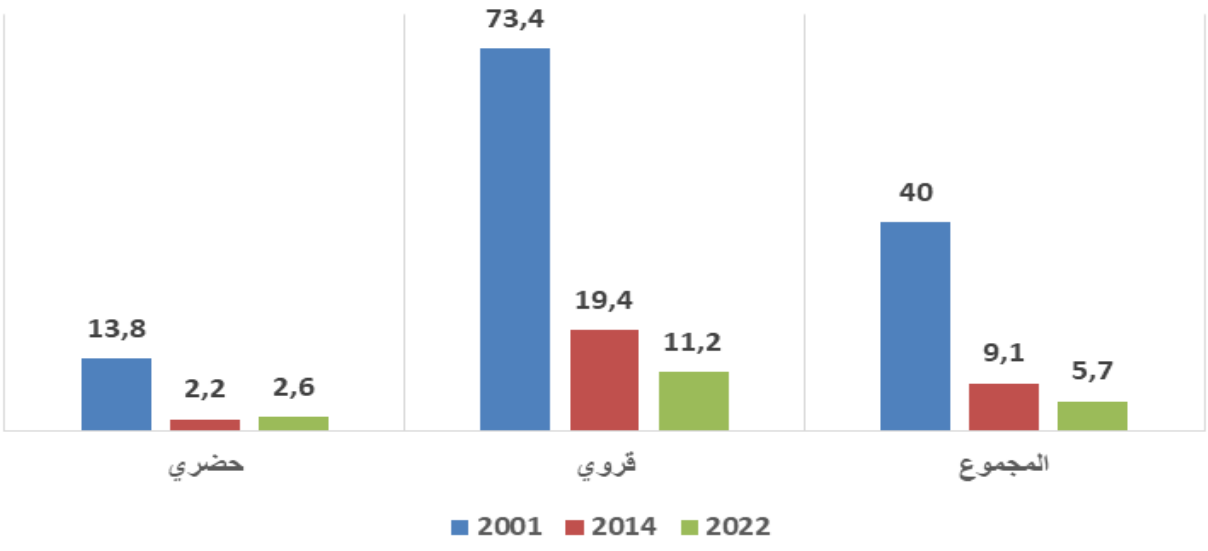

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001 و2014 والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

[12] لمعالجة هذه الإشكالية، وضعت مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية مؤشراً مركباً يسمى مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، يشمل الأبعاد الأساسية غير النقدية للعيش الكريم. واستناداً إلى هذا المؤشر، أصدر البنك الدولي مؤخراً بدوره مؤشراً للفقر المتعدد الأبعاد يمزج بين الفقر النقدي، لا سيما في شكله المدقع، وبين جوانب الحرمان من التعليم والولوج إلى البنيات التحتية الاجتماعية الأساسية (المياه والكهرباء والتطهير)
ويتم تصنيف أوجه الحرمان حسب البعد على النحو التالي: (1) مستوى المعيشة: تعتبر الأسرة في وضعية حرمان إذا كان متوسط نفقات الفرد فيها أقل من عتبة الفقر الوطنية؛ (2) تمدرس الأطفال: إذا كان أحد أطفال الأسرة في سن التمدرس (6-14 سنة) ولا يتردد على المدرسة؛ (3) تمدرس البالغين: إذا لم يُتم أي فرد من الأسرة يصل سنه 15 سنة أو أكثر خمس سنوات من التمدرس؛ (4) الماء الصالح للشرب: إذا لم يكن بمقدور الأسرة أن تصل إلى الماء الصالح الشرب في أقل من 30 دقيقة مشيا انطلاقا من مكان إقامتها. (5) الكهرباء: إذا كانت الأسرة لا تتوفر على الكهرباء؛ (6) التطهير: إذا كانت الأسرة لا تتوفر على مرحاض خاص أو نظام صحي لتصريف المياه.

وعلى المستوى الجهوي، انخفض مستوى الفقر متعدد الأبعاد بشكل كبير في جميع الجهات على مدى العقدين الماضيين، لا سيما في جهات "طنجة-تطوان-الحسيمة"، و"الشرق"، و"الرباط-سلا-القنيطرة"، و"سوس-ماسة"، و"الدار البيضاء-سطات"، و"مراكش-آسفي"، و"درعة-تافيلالت"، حيث تجاوز متوسط الانخفاض السنوي نسبة 10%.

وعلى الرغم من هذا التراجع، تظل جهة "بني ملال-خنيفرة" وجهة "فاس-مكناس" الأكثر فقرًا في سنة 2022 بمعدل فقر يفوق 10% ويصل على التوالي إلى 11,6% و10,4%. وتضم هاتان الجهتان وحدهما أكثر من 40% من السكان الذي يعيشون تحت وطأة الفقر المتعدد الأبعاد.

مبيان 12: تطور معدل الفقر متعدد الأبعاد حسب الجهة ما بين 2001 و 2022

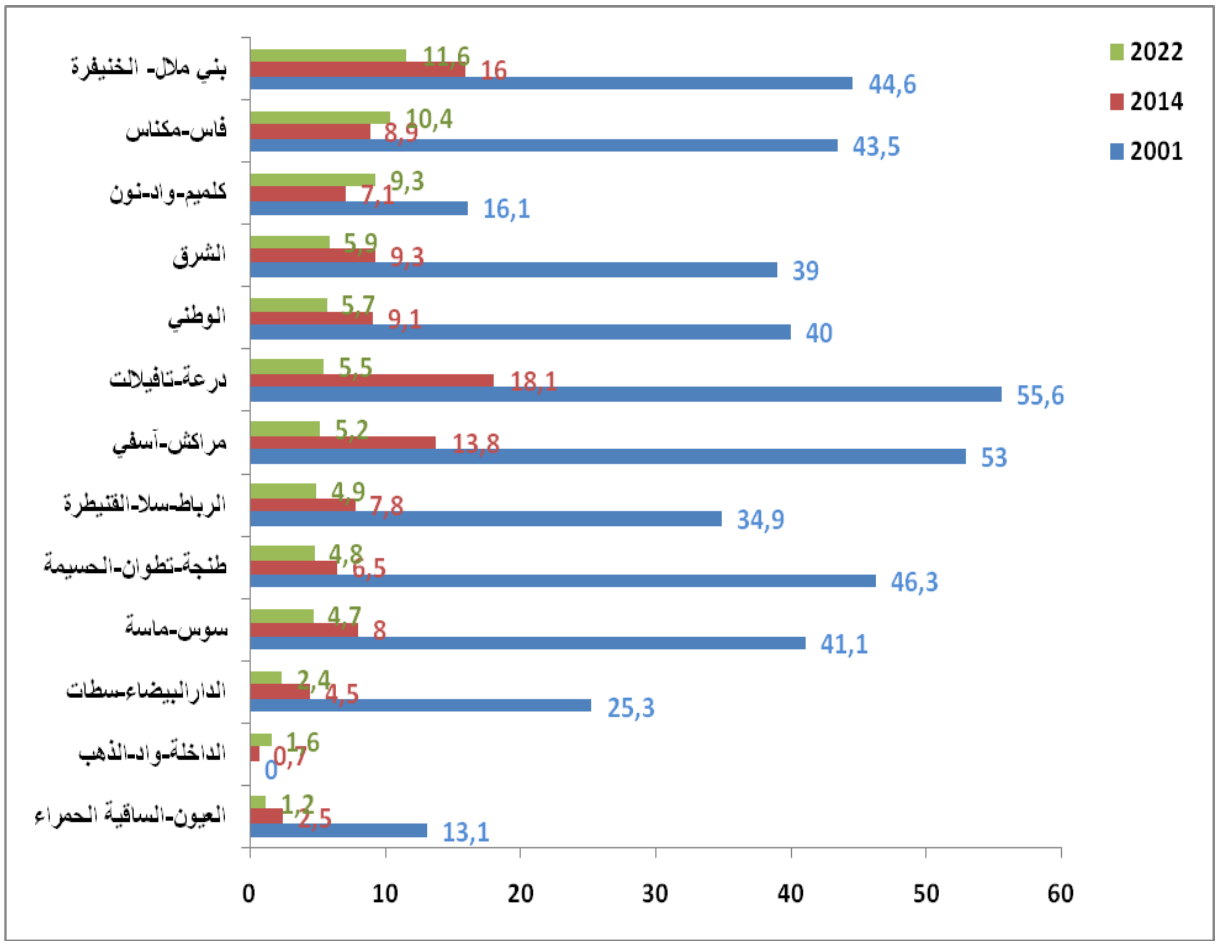

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول استهلاك ونفقات الأسر 2001 و2014 والبحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

ومن جهة أخرى، يُظهر تفكيك الفقر المتعدد الأبعاد حسب كل بعد أن الفقر النقدي يشكل مصدراً رئيسياً لهذا الشكل من الفقر، حيث يفسر أكثر من نصف انتشار الفقر المتعدد الأبعاد (52%) سنة 2022، مقابل 37,8% سنة 2014. كما تبلغ مساهمة الحرمان من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (المياه والكهرباء والصرف الصحي) والعجز الاجتماعي في التعليم نسبتي 25% و23% على التوالي سنة 2022، مقابل 30% و32% على التوالي سنة 2014.

وعلى المستوى الجهوي، يشكل الفقر النقدي أهم عوامل الفقر المتعدد الأبعاد في جهات "درعة-تافيلالت" بمساهمة تصل إلى 78,9% سنة 2022، و"فاس-مكناس" (64,3%)، و"سوس-ماسة" (60,3%)، والجهات الجنوبية (58,8%)، و"مراكش-آسفي" (51,2%)، و"الدار البيضاء-سطات" (50,9%)، في حين يفسر الحرمان من الولوج إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية والعجز الاجتماعي في التعليم أكثر من نصف هدا النوع من الفقر في باقي الجهات، خاصة في "الرباط-سلا-القنيطرة" بنسبة 63,3%، و"بني ملال-خنيفرة" (59,1%) و"طنجة-تطوان-الحسيمة" (54,6%).

VII. تصور الأسر لمستوى معيشتها

أكثر من 70% من الأسر تواجه صعوبة في تغطية نفقاتها، 80% بين الأسر الأقل يسراً و45% بين الأكثر يسراً

يهدف البحث الوطني حول مستوى المعيشة لعام 2022 إلى رصد تصور أرباب الأسر حول عدة محاور تتعلق بظروفهم المعيشية.

علاقة بالوضع المالي لأسرهم خلال الـ 12 شهراً الماضية، صرح أكثر من ثمانية أسر من كل عشرة أسر (83,7%) أنهم يتمكنون من تغطية نفقاتهم، منهم 70,1%بصعوبة و13,6% بدون صعوبة؛ و4,2% تمكنوا من الادخار، و4,4% يسحبون من ادخاراتهم، و7,6% يلجؤون إلى الديون لتغطية نفقاتهم. وتبلغ هذه النسب على التوالي 78,9% (33,7% بدون صعوبة و45,2% بصعوبة)، 14,4% و4,0% و2,8% بالنسبة لفئة 10%من الأسر الأكثر يسراً مقابل 80,4% (2,0% بسهولة و78,4% بصعوبة)، 0,7% و6,1% و12,7% بالنسبة لفئة 10% من الأسر الأقل يسراً.

مبيان 13: آراء أرباب الأسر حول وضعيتهم المالية

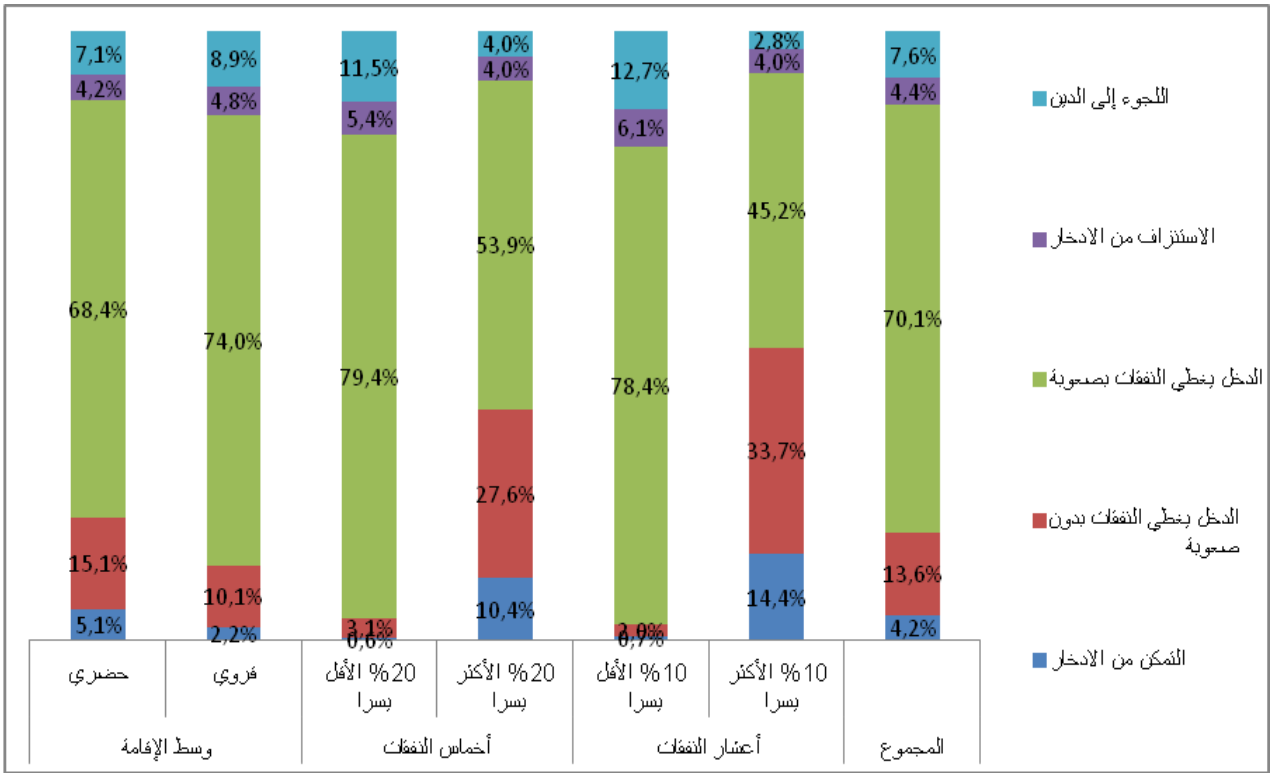

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

أكثر من 75% من الأسر تصرح بتدهور مستواها المعيشي بسبب تأثير جائحة كوفيد-19

يعتبر حوالي ثلاثة أرباع أرباب الأسر (75,1%) أن مستوى معيشتهم عرف تدهوراً مقارنة بما كان عليه قبل جائحة كوفيد-19، وظل مستقراً بالنسبة ل 23,5% منهم وتحسّن بالنسبة ل 1 %. وبلغ هذا التدهور أوجه (86,9%) لدى عشر الأسر الأقل يسراً، مقابل 50,4% بين العشر الأكثر يسراً.

الجدول 7: تصور أرباب الأسر لتطور مستوى المعيشة الحالي مقارنة بما كان عليه قبل جائحة كوفيد-19 حسب وسط الإقامة والفئة الاجتماعية

تطور مستوى المعيشة	وسط الإقامة		الفئات الاجتماعية				المجموع
	الحضري	القروي	20%الأقل يسراً	20%الأكثر يسراً	10%الأقل يسراً	10% الأكثر يسراً	
تحسن	1,0%	1,0%	0,6%	1,8%	0,7%	2,0%	1,0%
استقرار	25,9%	18,0%	13,6%	38,6%	11,7%	47,0%	23,5%
تدهور	72,7%	80,6%	85,2%	59,2%	86,9%	50,4%	75,1%
لا يعرف	0,4%	0,4%	0,6%	0,4%	0,7%	0,6%	0,4%
المجموع	**100,0%**	**100,0%**	**100,0%**	**100,0%**	**100,0%**	**100,0%**	**100,0%**

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022

ارتفاع تكاليف المعيشة، وظهور احتياجات جديدة، وفقدان الوظائف والجفاف هي الأسباب الرئيسية لتدهور مستويات المعيشة

يعتبر "ارتفاع تكلفة المعيشة" هو السبب الرئيسي لهذا التدهور بالنسبة لأكثر من 45,3% من الأسر صرحت بتدهور مستوى معيشتها، و"ظهور احتياجات جديدة" بالنسبة ل 17,7%، و"انخفاض أو فقدان الدخل بسبب فقدان الوظائف" بنسبة 13,1%، و"الجفاف" بنسبة 12,3% (23,2% بالوسط القروي مقابل 6,4% بالوسط الحضري).

وفيما يتعلق بارتفاع تكاليف المعيشة، فإن النفقات التي تقلق أرباب الأسر خلال الأشهر الـ 12 المقبلة هي تكلفة السلة الغذائية بالنسبة ل 24,9%، ونفقات الرعاية الصحية (19,2%)، ونفقات الملابس (12,8%)، وتكاليف النقل (11%). كما تشكل نفقات تمدرس الأطفال ونفقات التجهيزات مخاوف تهم على التوالي 9,8% و8,6% من أرباب الأسر.

الجدول 8: تصور أرباب الأسر لأسباب تراجع مستواهم المعيشي (ب %)

أسباب تراجع مستوى المعيشة	وسط الإقامة		الفئات الاجتماعية				المجموع
	الحضري	القروي	20%الأقل يسراً	20%الأكثر يسراً	10%الأقل يسراً	10% الأكثر يسراً	
غلاء المعيشة	47,2	41,9	42,0	49,7	41,3	51,2	45,3
ظهور احتياجات جديدة	19,4	14,6	15,5	20,6	14,5	21,3	17,7
انخفاض أو فقدان الدخل بسبب فقدان الشغل	14,2	11,1	14,3	10,3	14,4	9,7	13,1
الجفاف	6,4	23,2	17,1	7,9	18,8	6,5	12,3
تزايد عدد أفراد الأسرة المتكفل بهم	4,3	4,0	6,3	1,9	6,7	1,2	4,2
وفاة أو مرض أو غياب المعيل الرئيسي للأسرة	3,9	2,6	2,4	4,8	2,1	4,7	3,5
تقلص أو انعدام الدخل بسبب انقطاع أو تراجع التحويلات المقبوضة المقدمة من طرف العائلة أو المعارف	3,1	2,4	2,2	2,7	2,1	2,9	2,8
أسباب أخرى	1,5	0,2	0,2	2,1	0,0	2,6	1,1
المجموع	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0	100,0

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، البحث الوطني حول مستوى معيشة الأسر 2022